تقارب دفاعي بين بوركينا فاسو وتركيا: أول مشاورات سياسية في أنقرة تبحث اتفاقًا رسميًا للدفاع والأمن

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 16 نوفمبر 2026، 07:54
النسخة الحية
/https://meaintelligence.net/2026/11/burkina-faso-turkey

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

واغادوغو تدعو أنقرة إلى توسيع شراكاتها لتشمل اتحاد دول الساحل 3
أنقرة تبدي اهتمامًا بالاتفاق وتؤكد دعم وحدة الأراضي البوركينية 3
الصحة والزراعة والطاقة والتعليم المهني على جدول المشاورات 3
قراءة تحليلية: تنويع الشركاء لا يعني حسم الاتفاق 3

بحثت بوركينا فاسو وتركيا، خلال أول مشاورات سياسية بينهما في أنقرة يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر 2026، سبل إبرام اتفاق رسمي للدفاع والأمن، في خطوة تستهدف توسيع التعاون الثنائي في مواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز القدرات الدفاعية. وترأس الوفد البوركيني السفير هيرمان ييريغوين توا، الأمين العام لوزارة الخارجية، فيما ترأس الجانب التركي السفير فولكان إشيكجي، المدير العام لشؤون غرب ووسط إفريقيا. واستعرض الجانبان آليات تطوير التعاون في مكافحة الإرهاب، وتعزيز التبادل التجاري، وتوسيع الشراكات الفنية في القطاعات الصناعية والاجتماعية.

واغادوغو تدعو أنقرة إلى توسيع شراكاتها لتشمل اتحاد دول الساحل

قدّم الوفد البوركيني عرضًا للتطورات الأمنية في منطقة الساحل، مركّزًا على الإطار الاستراتيجي لاتحاد دول الساحل الذي يضم بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وشدد توا على ضرورة تعزيز التضامن الدولي في مواجهة الجماعات المسلحة، داعيًا تركيا إلى توسيع شراكاتها الأمنية لتشمل دول الاتحاد الثلاث، بما يدعم جهودها في مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

أنقرة تبدي اهتمامًا بالاتفاق وتؤكد دعم وحدة الأراضي البوركينية

في المقابل، أكد إشيكجي التزام أنقرة بدعم وحدة الأراضي البوركينية وحق البلاد في الدفاع عن سيادتها، وأبدى اهتمامًا بإبرام اتفاق دفاعي رسمي، مع مراجعة الاتفاقيات الثنائية القائمة بين المؤسسات الدبلوماسية في البلدين تمهيدًا لتطوير أطر التعاون.

الصحة والزراعة والطاقة والتعليم المهني على جدول المشاورات

امتدت المشاورات إلى مجالات الصحة والزراعة والطاقة والتعليم المهني، في مسعى لتوسيع العلاقات خارج المجال الأمني. وأبرز الجانب البوركيني الدعم التركي في التدريب الطبي التخصصي، ولا سيما زراعة الكلى، مطالبًا بتسريع إجراءات منح التأشيرات الطبية للمرضى البوركينيين المتوجهين إلى تركيا. ويرتبط هذا الطلب بخطة واغادوغو لتطوير البنية التحتية الصحية المحلية وتقليص الحاجة إلى نقل المرضى للعلاج في الخارج. واتفق الطرفان على الاستفادة من الخبرات الفنية التركية لتعزيز التجارة الثنائية، استعدادًا للدورة الرابعة للجنة المشتركة للتعاون، المقرر عقدها في واغادوغو عام 2027.

قراءة تحليلية: تنويع الشركاء لا يعني حسم الاتفاق

تسعى بوركينا فاسو إلى توسيع خياراتها الأمنية في ظل استمرار نشاط الجماعات المسلحة وتراجع قدرة الأدوات التقليدية على احتواء التهديدات في أجزاء من الساحل. وتبحث واغادوغو عن شراكات توفر لها دعمًا عسكريًا وتقنيًا، مع هامش في تحديد أولوياتها الدفاعية.

وتمتلك تركيا أدوات متعددة لتعزيز حضورها، تشمل الصناعات الدفاعية والتدريب والتعاون الفني، ما يجعلها شريكًا محتملًا في بناء القدرات، لا سيما إذا تحول التقارب السياسي إلى ترتيبات عملية تشمل التدريب والتجهيز وتبادل الخبرات. ومع ذلك، فإن إعلان الرغبة في إبرام الاتفاق لا يعني أن تفاصيله أو التزاماته التنفيذية قد حُسمت، إذ لم تُعلن بعد بنوده أو آليات تطبيقه حتى لحظة إعداد التقرير.

ويكتسب طرح توسيع الشراكة لتشمل اتحاد دول الساحل أهمية استراتيجية، لأنه يربط التعاون التركي بالتوجه نحو تنسيق أمني بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وقد يتيح هذا المسار لأنقرة بناء علاقة أكثر اتساعًا مع دول تواجه تحديات متقاربة، بدلًا من حصر تعاونها في ترتيبات ثنائية منفصلة.

ومن منظور إقليمي، يمنح التقارب أنقرة فرصة لتعزيز حضورها في منطقة تتنافس فيها قوى دولية وإقليمية على بناء شراكات أمنية واقتصادية. وبالنسبة إلى واغادوغو، فإن تنويع الشركاء قد يقلل اعتمادها على مسار واحد، هو روسيا، للحصول على المعدات والتدريب والخبرات، ويمنحها خيارات إضافية في إدارة علاقتها الخارجية. لكن الأثر الفعلي لهذا التنويع سيتوقف على طبيعة الاتفاق النهائي، وحجم الموارد المخصصة له، ومدى ارتباطه باحتياجات القوات البوركينية على الأرض.

ويكشف إدراج الصحة والزراعة والطاقة والتعليم المهني ضمن المشاورات عن رغبة الطرفين في تأسيس علاقة أوسع من التعاون العسكري، بما يمنح الشراكة قاعدة مؤسسية واقتصادية أكثر استدامة. وقد يسهم التعاون الطبي والفني والتجاري في ترسيخ العلاقات الثنائية وتوسيع المصالح المشتركة، فيما تشكل اللجنة المشتركة المقرر انعقادها في واغادوغو عام 2027 محطة مهمة لتقييم مدى انتقال التفاهمات إلى برامج تنفيذية. وتتمثل المؤشرات الأساسية خلال المرحلة المقبلة في توقيع اتفاق الدفاع والأمن، والإعلان عن بنوده، وبدء تنفيذ برامج التدريب والتجهيز، وتحديد ما إذا كان التعاون سيشمل بقية دول اتحاد الساحل.